



مجموعه من نثر الادب

الادب

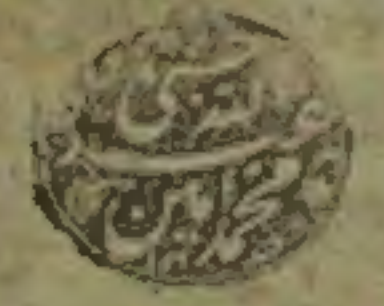
- 1 - حاشية على شرح القصص من الادب
- 2 - في الغناء القصصية
- 3 - في مدح وثناء النبوة من الادب
- 4 - رسالة في الادب
- 5 - شرح على المتن في الادب
- 6 - حاشية على المتن في الادب
- 7 - رسالة في تفسير من نثر الادب

ثم عايشة رضي الله عنها دوى مسلم عنها ما من يوم أكثر من أن يعتق
 الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة من الأول والثانية
 وايدت أن ومن يوم عرفة متعلق بالثر أنه ليدنو أي يقرب
 منهم ثم يباهي بهم الملائكة المباهي هو الافتخار على الأقران وكذلك
 منزله عنه فيكون هذا اللفظ منشاها كما قبله والمراد بيباهياته
 بهم ودنوهم منهم رضاه عنهم فيقول ما أراد هؤلاء في إشارة
 إلى الواقفين بمرقات وفي الحديث دلالة على فضل يوم عرفة
 على سائر الأيام حتى لو قال رجل أفرأني طالق في فضل الأيام تطلق
 يوم عرفة وقبل تطلق يوم الجمعة لقوله عليه السلام خير يوم طلعت
 عليه الشمس يوم الجمعة والأصح أنها تطلق يوم عرفة فيحمل حديث
 يوم الجمعة على أنه أفضل أيام الأسبوع ما لم يكن منها عرفة ثم ينظر في
 أن يتركها

الملك للمدخل وخلفه
 الحاجب لغيره من السجادة
 ستمان وخمس



بركة الف ليلة من وقف مولانا حسن الخيرات
 حضرت افان دار السعادة الحاج محمد الكثير
 من مواعلي كل شئ أفيد برحمة الله تعالى
 محمد بن يوسف بن محمد بن محمد بن محمد
 عهده



Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kismi	Hacı Beşir Ağa
Yanı	574

٥٧٤

١٠٠٠

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

عنه الاموال لم يخرج الى القيد
اصلا سواء حل بكتابة الله عليه
الكلية او الاموال فليسا على
قيد

يا فية الملكة والافا الطل
 عا توجه والاشقات الى
 ابريقلى عبد الرحمن
 الفاسية مالا جليلة اليا
 طلة بما بهما اوقعتها
 مون في العقل ومو
 واحدة شخصية
 على عا
 المقلية

1

Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, located at the top of the page.

10

كلما استقامت اليه الامم الى الليل هناك مطلق
والنقصيص عا على النقصه فليس هناك
معنى افوضه في خدم عليه صديقه

یچونہ ان کیوں ہے

1

استقام
العلم

شيخ الإسلام العلامة
 ابن رجب حيدر
 الاذنة الموقوت
 من راب حيدر

هذا هو المقصود من قوله لا ينافي

بأنه لا ينافي فيكون استدل لا قطعاً

على العارضة كما هو ظاهر عبارة

تقرير الاستدلال أيضاً بما دل على

بأنه لا ينافي فيكون استدل لا قطعاً
على العارضة كما هو ظاهر عبارة
تقرير الاستدلال أيضاً بما دل على
غير جارية الاستدلال في النقض
خلل دليل العقل على سبيل التعيين
الصورة المذكورة لانه لا ضرورة
الحكم بغير الاستدلال المعينة
خلل دليل العقل على سبيل التعيين
في الصورة المذكورة كما انما
اطراد الكليات فقد برهنا على
مستدرك او يجب اخذ مقتضى
عنه بان كل من كان مقتضى
فكذلك لا ينافي فيكون استدل
وفيه أيضاً نظر لان الظاهر
والجواب كلام على السند بطريق
استدل لا يكون من مقتضى ما
نقض اجاباً ويكون جواب عن
لان الاستدلال مما يتوقف عليه
الداخل في الاستدلال اما ان
استدلال السبب كما هو ثابت
واما ما قبل ان من قبيل تعيين
واقع في كلام المحققين على
المرعي فيمنع لا دخل لها في
المقسم لا يخفى على ان تلك
فيها خارجاً عن المقسم ولو كانت
منافضة ولكن كل جواب ذكره
سواء كان من مساوات السند

هذا هو المقصود من قوله لا ينافي
بأنه لا ينافي فيكون استدل لا قطعاً
على العارضة كما هو ظاهر عبارة
تقرير الاستدلال أيضاً بما دل على
غير جارية الاستدلال في النقض
خلل دليل العقل على سبيل التعيين
الصورة المذكورة لانه لا ضرورة
الحكم بغير الاستدلال المعينة
خلل دليل العقل على سبيل التعيين
في الصورة المذكورة كما انما
اطراد الكليات فقد برهنا على
مستدرك او يجب اخذ مقتضى
عنه بان كل من كان مقتضى
فكذلك لا ينافي فيكون استدل
وفيه أيضاً نظر لان الظاهر
والجواب كلام على السند بطريق
استدل لا يكون من مقتضى ما
نقض اجاباً ويكون جواب عن
لان الاستدلال مما يتوقف عليه
الداخل في الاستدلال اما ان
استدلال السبب كما هو ثابت
واما ما قبل ان من قبيل تعيين
واقع في كلام المحققين على
المرعي فيمنع لا دخل لها في
المقسم لا يخفى على ان تلك
فيها خارجاً عن المقسم ولو كانت
منافضة ولكن كل جواب ذكره
سواء كان من مساوات السند

هذا هو المقصود من قوله لا ينافي

المقدمة المنع فيكون استدل لا قطعاً
على العارضة كما هو ظاهر عبارة
تقرير الاستدلال أيضاً بما دل على
غير جارية الاستدلال في النقض
خلل دليل العقل على سبيل التعيين
الصورة المذكورة لانه لا ضرورة
الحكم بغير الاستدلال المعينة
خلل دليل العقل على سبيل التعيين
في الصورة المذكورة كما انما
اطراد الكليات فقد برهنا على
مستدرك او يجب اخذ مقتضى
عنه بان كل من كان مقتضى
فكذلك لا ينافي فيكون استدل
وفيه أيضاً نظر لان الظاهر
والجواب كلام على السند بطريق
استدل لا يكون من مقتضى ما
نقض اجاباً ويكون جواب عن
لان الاستدلال مما يتوقف عليه
الداخل في الاستدلال اما ان
استدلال السبب كما هو ثابت
واما ما قبل ان من قبيل تعيين
واقع في كلام المحققين على
المرعي فيمنع لا دخل لها في
المقسم لا يخفى على ان تلك
فيها خارجاً عن المقسم ولو كانت
منافضة ولكن كل جواب ذكره
سواء كان من مساوات السند

هذا هو المقصود من قوله لا ينافي
بأنه لا ينافي فيكون استدل لا قطعاً
على العارضة كما هو ظاهر عبارة
تقرير الاستدلال أيضاً بما دل على
غير جارية الاستدلال في النقض
خلل دليل العقل على سبيل التعيين
الصورة المذكورة لانه لا ضرورة
الحكم بغير الاستدلال المعينة
خلل دليل العقل على سبيل التعيين
في الصورة المذكورة كما انما
اطراد الكليات فقد برهنا على
مستدرك او يجب اخذ مقتضى
عنه بان كل من كان مقتضى
فكذلك لا ينافي فيكون استدل
وفيه أيضاً نظر لان الظاهر
والجواب كلام على السند بطريق
استدل لا يكون من مقتضى ما
نقض اجاباً ويكون جواب عن
لان الاستدلال مما يتوقف عليه
الداخل في الاستدلال اما ان
استدلال السبب كما هو ثابت
واما ما قبل ان من قبيل تعيين
واقع في كلام المحققين على
المرعي فيمنع لا دخل لها في
المقسم لا يخفى على ان تلك
فيها خارجاً عن المقسم ولو كانت
منافضة ولكن كل جواب ذكره
سواء كان من مساوات السند

والنوع انما هي القياس في تقييد المقتضى في الحقيقة كما اشار اليه في الحاشية
وهنا وذلك المقتضى المقتضى في السند لو كانت بالقياس في خفاء المقتضى لا
ليز ان يكون السند الاثر في المقتضى المقتضى ضرورة ان تحقق معنى العموم على
هذا انما يقتضي كونه محابا للمقتضى المقتضى المقتضى وهذا لا يستلزم صدق المقتضى المقتضى
كما في غلط احسن في الحاشية نعم على تقدير كون السند محابا للمقتضى المقتضى المقتضى
ايضا يتم الجواب على قياس كونها محابا لنفسها لان ابطاله على هذا التقدير ايضا
يضر بالعلل في سبيل سببه وضرر مقتضى فلا يثبت دعواه قوله فاذن ابطاله اه
قد سبق ان كون الابطال مضر فرع امكانه لكنه غير ممكن لاستلزام ارتفاع التقييد
وهذا ليس بشئ لان ابطال الشئ اقامة دليل على ابطاله وهي لا يستلزم ابطاله
في الواقع لكونه ان يكون الدليل فاسدا فابطل السند الاثر لا يستلزم ارتفاع التقييد
في نفس الامر نعم يستلزم ارتفاع التقييد بغير المقتضى المقتضى المقتضى
في فن المناظرة عن الالباب من حيث انها نافعة او مضره لاسيما حيث انها ممكنة او
مستحقة كما لا يخفى مع انه يجوز ان يكون قوله على تقدير جوازها اشارته على منع الالباب
بان يكون الضمير راجعا الى دفع السند الاثر وايضا يجوز ان يكون قوله ان سلم
الحاشية الثانية اشارة الى هذا وما قيل في دفع ذلك من انه لا يلزم ارتفاع التقييد
لجواز ان يكون السند مطلقا من تقييد المقتضى المقتضى المقتضى واعلم من وجه من غير ما
فليس يشي ايضا لانه على هذا لا يكون الا ابطال مضر ايضا كما ذكره في الحاشية
الثانية والمناقشة المذكورة اذ اية معينة على كون الابطال مضر قوله حقيقة فافهم
اشارة الى اذكرة في الحاشية فزان ذلك ان سلم على تقدير كون السند مطلقا
من تقييد المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى
المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى
الذي هو اخص من وجه من تقييد المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى
من خفاها على سبقت الاشارة اليه فهو غير حاسم بما ذكره الاشكال وانت تعلم ان
ان سلم على ان اورد من منع الجواب المذكور وقوله على تقدير جوازها في تقدير
يدل على ان الجواب ايضا منع فليز مقابلة المنع بالمنع وما يقال من ان ما ذكره انما
او اقل السند الاثر من المنع بان لا يتم من تقييد المقتضى المقتضى المقتضى
اعلم من خفاها فلا ان الاثر من خفاها لا بد له ان يجامع وضررها من غير ان يخلها

لانه غير ممكن

طهانه غير ممكن
لاستلزام ارتفاع
التقييد منه

نعم وان كان دفع ذلك
الاثر من المنع لان
هذا الاثر من المنع
ان بعض السند الاثر
من وجه تقييد

في ذلك الموضوع لا يخل
القياس في تقديره
او انما يتصور ان يكون
والاثر في تقديره

وهو لا يقبل التعدد حتى يكون السند الاثر من وجه منه فلا بد ان يكون الاثر مطلقا
من خفاء المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى
المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى
من خفاء المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى المقتضى
سؤال قد يقال هذا السؤال انما يرد اذا حصل التعلق على خلاف الحكم عن الدليل كما
هو المتبادر واما اذا حصل على ما هو اعم من خلاف الحكم عن الدليل وتعلق الاثر عن المقتضى
فلا بد له لانه ان يستلزم الدليل من ان كان لازمه متعلقا عنه قطعاً ضرورة
ان ذلك العناد اللازم غير محقق في الواقع ولا يخفى عليك انه على تقدير حصول خلاف
الحكم عن الدليل انما يرد السؤال المذكور اذا اراد بالكلية النتيجة كما هو المتبادر كما
اذا اراد بالكلية المترتب على الدليل سواء كان نتيجة او غير مترتب للوازم فلا بد له
ايضا ويكون ان يجاب بانه انما يرد اذا حصل في الاستعانة به على الكلية واما اذا
حصل على الاصل فلا بد الا انه لابد من رعاية ثمة في تخصيص التعلق بالذكر وكان
الكلية فيما يشترط السوابد على استبعاد الاستقار قوله اما تخلفه هذا
بالقول لا بالقول لاني يكون من هذا القول احد الامرين المذكورين سواء اخص
بما يشترط او متعلق بمنع الدليل لا بتقييد السند لانه يجوز ان يكون عدم صدق الدليل
بديها او لبا لا يحتاج الى بيانه اصلا لان بداهته عدم صدق الدليل في قوة استلزامه
خلاف ما يحكم به بداهته العقل على ان مجرد الاحتمال العقل غير قاطع في التعليل
وما في ضمنها من التقييد انما لا يثبت كما وقعت الاشارة اليه سابقا قوله
وايضا المعادفة اه هذا وجه ثان لانه يجب مقبل هو كلام المحقق في هذا
المقام كما اشار اليه في الحاشية في ان المعارضة في الاصطلاح اقامة الدليل على خلا
ما يعلم من الدليل وهو المعنى لا يقتضي كون المعارضة متعلقة بالدليل بحسب
الظن بل متعلقة بالمعنى اظهر لانها في الظاهر في المدعى والدليل مسكونة عنه وان
كانت راجعة الى القدر فيه في الحقيقة ويمكن دفعه بان المراد ان التبادر من المعارضة
بحسب كون ان يكون متعلقا بالاقامة المقتضى على ما ادعاه لاما ادعاه الاثر ان
يوصف الدليلان بالتعارض وان المدعى لو لم يعم له من اعتبار التجرى فيه على التقييد
كما لا يخفى وانت تعلم ان قوله بدليل خلاف لا يرتبط بقوله عورض الا بخلاف تعبد
وهو ان يحمل المعارضة على المعنى الاقوى وهو المقابلة على سبيل المناقشة اي قول

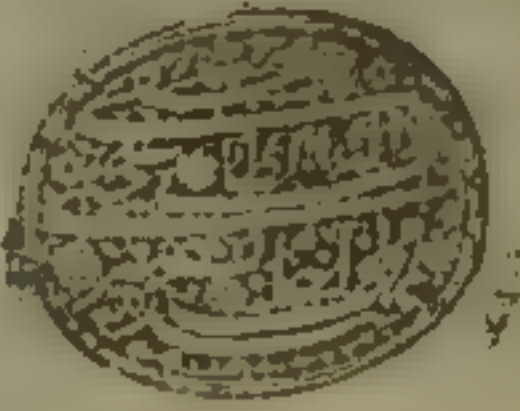
لانه يجوز ان يتعدد باعتبار المدعى او اعتبار
اللاطراف المحكوم عليه وبه النسبة
لانه لو كان اعم مطلقا
ما خفا ولو لم يجز جامعة بالضرورة
مطلقا كحقيقة المعنى العموم تامل
تختلف على ص

لهم ان قوله اما ادعاه المدعى او الحق انه
ما بعد كل واحد من اذهما في مادة
واحدة وهو شرط على التقييد تامل
في دفعه في التبرير كما
هو استلزامه فاما آخره

فهناك جواز كونه صدق الدليل بديها
غير قاطع وان حقيقة غير معلوم فلا
يصح نقضا صحيح

ار على تقدير تعلقه بالدليل والمدعى
ليكن استنادها الى الضمير احد جهات

بدليل اختلافه ويجعل المعارضة بمعنى الرد والرفع أي رد دليل الخلف فليتنازل لعل وجه الدال
قوله ونقضه هذا يعني على أن المقابلة في المعارضة أن يكون دليل المعارضة والآن لا حاجة
 على نقض ما يدل عليه دليل المعلن كما أشار إليه في الحاشية أنه يلزم أن لا يكون الدليل
 الدال على خاص من نقض ما يدل عليه دليل المعلن أو مساوياً معارضاً بدليل المعلن
 كالدليل الدال على حدوث العالم المتكلمين بالنسبة للدليل الدال على قدمه
 في الحكماء فيبطل حصص كلام السائل في مقابلة المعلن في المنع والنقض والمعارضة
 لظهور أنه ليس منعا ولا نقضا أيضا ويمكن أن يجاب عنه بأن الدليل الدال على
 من نقضه في المعلن أو من يوجب دال على نقضه قطعاً ضرورة استلزام الأخص
 للأعم وأما الترتيب بين الماخر فيجوز أن يكون ذلك الدليل معارضاً لدليل المعلن
 من حيث أنه يدل على نقض ما دل عليه لأم قطع النظر عن هذه الحاشية لأنها المقابلة
 على سبيل المناقضة ولا مانع إلا باعتبار التناقض بل هو مع قطع النظر عما ليس
 بقاوع في مدعي المعلن وبناحية المعنى للفكر للمعارضة أعني المقابلة على سبيل
 المناقضة أو لا مانع إلا باعتبار التناقض على ما قيل واما مع قطع النظر عن تلك
 الحاشية فليس بقاوع في مدعي المعلن والمقصود حصص الكلام القادر فيه في النوع
 الثلاثة على ما لا يخفى وأعلم أن الفاضل الشرح للأدب المسعودي في كتاب
 المعبر في تعريف المعارضة بمطلق التناقض وبإيراد العبارة المشهورة في تقرير
 المعارضة فإن ذلك يمكن أن يدعى ما عدا ما يناه فيه فقولاً في الحاشية
 هذا الكلام لا يمكن أن يستغنى عنه في دليل المعلن المراد اتحاد السليبين
 مادة وصورة لكن لازم جميع الوجوه كما هو المتبادر والآن سيقوم التعارض بينها
 بل باعتبار خصوص الصورة وبعض المادة وهو الكبر في الأقسمة الأخرية
 ونحو المتكبر بعينه أما فيما يخص الاتحاد في الأقسمة الانشائية كذا يقال وقد أشار
 إليه في الحاشية على هذا القياس الكلام في الاستقراء والتمثيل وفيه نظر أما
 أو لا فلا أنا يحتاج إلى تعريف العينية في تعريف المعارضة بالقلب عن ظاهرها
 إذا كان التعريف المذكور مبنياً على اصطلاح الأصوليين فيه فلا حاجة إلى ذلك
 لكن يأتي عنه قوله صورة كصورة قبالاً واما ما يناه فلا أن التعارض في الأدلة
 المنطقية غير فاضح اتحاد الصورة والكبرى أيضاً بل الظاهر أن جعل اتحاد المادة
 في الأقسمة الأخرية بمعنى اتحاد الأوساط لكونه العدة في المادة فيها فليتنازل



المتن هو السيد السند هـ
 بعض نقضه ان لا يتناقض
 الا في الماخر او في
 بالمتن الماخر او في
 في القصود ان لا يتناقض
 المراد من التناقض هو
 في التناقض هو التناقض
 في كون المراد بالخطا في النقض
 لا مطلق التناقض في

فهو لا يتصور التعارض مع اتحاد الصورة والكبر أيضاً فالأولى
 أن يجعل اتحاد المادة في الأقسمة الأخرية بمعنى اتحاد الأوساط
 لكونه العدة في المادة فيها فليتنازل حقه

قوله

قوله كما في المناقضة أي التي يكون استدل بها على جميع المطالبات في النقض
 مثل أن يقول الشيء الذي يكون وجوده وعدمه مستلزماً للمطلوب أمان يكون موجوداً
 أو معدوماً ما كان يلزم ثبوت المطلوب لاقتناع خلفه اللازم عن المردم أو يقال
 الشيء الذي يكون معدوماً لا وجوده مستلزماً للمطلوب أمان يكون موجوداً أو معدوماً
 لا جاز أن يكون معدوماً ولا يلزم المحال فيلزم ثبوت المطلوب إلى غير ذلك وجعلها حاشية
 كونه معدوماً ومنع الملازمة بين ما يناه أماناً كان عدم ذلك الشيء بانقضاء
 مع بقاء تلك الصفة المفروضة في نفس الأمر وهو من لوازم أن يكون معدوماً بانقضاء
 تلك الصفة معها أو بانقضاء تلك الصفة فقط كذا في شرح القفاص **قوله** ولما كان
 السائل أشار إلى أن الفاضل في قوله في الصور من نقضه للتفرع على مقدار وهو أن
 السائل مستدل في النقض والمعارضة وفيه أن الخطأ هنا عارضة على قوله نقض
 لا فائدة الترتيب بين منع المعلن وبين النقض والمعارضة من السائل على قياس ما عرفت
 في قوله فاذ استدلته به فلا حاجة إلى تقدير أصله وانت تعلم أن صيدرة المعلن
 في صورتي النقض والمعارضة إنما يصح إذا لم يكن صحيحاً ظاهرة عنده فالكلام إنما يحل
 على الأهل أو على التقدير في التقدير على قياس ما سبق **قوله** فامر غير معدوم إنما عقلاً
 فلما أشار إليه في الحاشية فإن الدليل أن الدليل كذا للمعلن يجوز أن يكون أقوى من دليل المعارض
 بوجه من الوجوه ولو سلم فيجوز أن يكون مجموع الدليلين أقوى من دليل واحد على التقدير
 لا يكون سلب جواز المعارضة على المعارضة مطلقاً على ما ينبغي لجواز كونها مفيدة
 في الجملة وهذا القدر كاف في حمل المنع في كلام المصنف على المعنى الأعم واما نقضاً فلما أشار إليه
 في الحاشية الأخرى فإن المعارضة التي وضعها الطبع المتبادر من الطبع في مثل هذه العبارة
 بحسب يعرف التقدم بالطبع وفيه أن النقض ليس معناه ما بالطبع على المناقضة
 فظهر المراد من الطبع هو الترتيب الذي يقتضيه طبع البحث بناء على أن النقض يدل
 نصراً على مساوئ الدليل بخلاف المنع فإنه انما يدل على فخائه واما المعارضة في فتح
 في الدليل ضمنها فلا علة فيها وفيه نظر أما أو لا فلا مانع أن طبع البحث يقتضيه
 النقض على المعارضة بل الظاهر يقتضي تقدم المعارضة كما تقرر في المناقضة فإن
 المعلن مادام معلوماً يكون التعديل حقه وليس للسائل هناك إلا مطالبة ذلك ولك
 المنع أسلم ولأن تقدم متعلق المناقضة وهو معدوم الدليل على متعلق النقض
 أنه مجموع الدليل بالطبع يقتضي تقدم المناقضة على التفرع في تقدم مباحث القول

في

أو يقال الأعم واقع لأن الأخص لا واقع في
 الواقعة أو لا فانه كان واقعاً لزم وقوع الأعم
 قطعاً فانه لم يكن واقعاً لزم وقوع الأعم
 الجملة ولا يكون الأخص مساوياً للأعم
 يلزم كلاماً ثبتت بطلانها حيث لم يثبت
 فلا تكون أخصاً خاصاً

على المعاصرة في كلام المحققين
 فكونها جازية عندكم

إذا استعمل
 في الدليل
 مبنياً على

الى التصور على مباحث الوصول الى التصديق فركبت المنطق واما ما سلفنا فلا يجوز ان يكون
 عدول المصالح الى الاصل لتلك وهي رعاية الاختصار في بيان حكم النقص والمعاينة
 بقوله فغير الصور من صحت مانعا او رعاية فاسبها في كون كل منهما استدلالا وفي كون
 كل منهما راجعا الى مقتضى غير معينة وكانه اشار في كاشية الى بعض هذه الوجوه فتوجه
 واعلم ان ما ذكره للمعارضة عن النقص والمناقضة في ترتيب الحجج على انفقوا عليه
 على ما ينبغي بل لفظ تقديمها لانها اقوى لكونها ابطالا للمدعى الذي هو لغرض التلويح
 من المناظرة دفعة بخلاف النقص والمناقضة فان المناقضة ليست ابطالا والنقص
 وان كان ابطالا للمدليل لكن ابطال الدليل لا يسلّم ابطال المدعى واما ما قيل من
 المعارضة لا عبرة بها لكونها خلافا للدليل ضمنيا ففيه ان الرخل عن الدعوى اقوى من
 الدليل كما لا يخفى **قوله** تجزئ التنبهات ففيه ان يكون جزئيا فيها على ما قيل
 المجازي وهو الحقيقة ولؤيد ان الدليل معتبر في تقريرها وحمله على ما يعبر التنبهات
 غير مناسب بمقام التعريف ولو سلم فالمنوع التنبهات في التنبهات لا لا يحد في دفع كثير
 من دفع بهذا الوجه كما لا يخفى من تتبع مواضع جزئياتها فيها كلامهم فكانه بهذه التنبهات
 لم يبرهن بها **قوله** الظاهر متعلق بقوله اه الظاهر المراد من المتعلق التلويح كمتعلق نظر
 بعلمه وفيه ان شيئا من الافعال السابقة لا يصلح ان يتعلق به هذا الطرف بل هو خبر
 مستند محذوف من القواعد المذكورة متعلقة بهذا ان لقول كما لا يخفى فلهذا فسر المتعلق
 في كاشية بالارتباط والمراد بالارتباط بما صدر الرسالة الى هنا ارتباط حيث
 الخطاب فيما عدا عنه بصيغة الخطاب كقوله اذا قلت ومن حيث الغيبة كقوله منع غير
 ان قوله بان يقال ينبغي ان يكون على صيغة الخطاب وقوله فجميع لوجو المجاز فيما
 على صيغة الجهر الغائب لكونه لا يلازمه قوله في آخر التتميل فجميع بان يقول في كل
 ان يكون المراد من الارتباط ارتباطا ما سبق من حيث انه تمثيل له وجوه قوله وهذا مع
 بيان لوجه الارتباط فقدر **قوله** في تمثيل جميع ما سبق فيه انه لم يذكر تمثيل بعض
 ما سبق كقوله ولا يمنع النقل والمدعى لا المجاز اللهم الا ان يقال المراد بما سبق المقصود
 السابقة والقول المذكور ليس من مقاصد الفطن والمراد من اجمع الحكمي والاكثر في
 حكم الكل كما اشار اليه في كاشية لكن التوجيه الاول غير حاسم بمادة الاشكال اذ
 من المقاصد السابقة علم بذكر مثاله اهما كطلب الصحة وطلب الدليل والمنع المجرى
قوله انه استداه حاصلا ان الكلام مستند اليه تع حقيقة في الشرح وكل ما هو مستند

منه في كاشية

الشرح

اليه حقيقة في الشرح فهو صفة ازيلية فالكلام صفة ازيلية له ولقائل ان يقول قد
 صرح المحقق التفتازاني في السمع بان ثبوت الشرح موقوف على عدة امور منها
 ثبوت الكلام فانسانية بالشرح يكون دورا قطعيا ويكون ان يجاب عنه بان ثبوت الشرح
 لا يتوقف ثبوت الكلام كما لا يخفى على المتعلق الصادق وكلام المحقق لا يكون مستندا
 على المصداق وغيره من الكلامان في ثبات الكلام بالشرح ولو سلم وانما يتوقف ثبوت
 الشرح على ثبوت الكلام المتعلق ووجه النقص وهو المراد اهما ولو سلم فالمراد بالشرح
 الذي يتوقف ثبوت على ثبوت الكلام هو الكتاب واما السنة فلا يتوقف ثبوتها على
 ثبوت الكلام بل يكفي في اثباتها اثبات الصانع العليم القدير واثبات النبوة بما هو
 الكتاب من المعجزة نعم لا يلازم قوله وكل ما هو موسى كتابا لانه يدعى كتابا على انه يستدل
 بالكتاب وانما استدلال بالكتاب وانما يصح بكتابه او مثل اربابا للمقتضين فانهم
قوله على تقدير ثباته اه اشار الى منع استدلال الكلام حقيقة لانه تعالى في الشرح
 ان المستند اليه في قوله تعالى وكل ما هو موسى كتابا هو الكلام على ما اشار اليه في
 كاشية وفيه ان الظاهر ان يكون الكلام بالكلام وكذا الكلام في قوله استدلال
 اه او لا يدعي هو الكلام بالكلام فالمراد ان يفسر المستند بالكلام لان الكلام
 هنا من حيث على عدم الفرق بين استناد الكلام واستناد الحكم بالكلام بناء على ان الحكم
 بالكلام هو الاضمار بالكلام عند الاشاعة وان منعه ان الحق كما يجب نعم تجبه
 ان الحكم اخفى من الحكم بالكلام لانه الحكم مع الغير على ما يستفاد من كتب اللغة و
 ثبوت الاضمار يستلزم ثبوت الاضمار كما لا يخفى **قوله** يدل على ان الكلام اه يقال الدليل
 المذكور في الحقيقة قياس في الشكل الاول كما عرفت بقرينة ومنه البين انه يتبع ما هو
 هنا فبعدت لجهة لوجه المناقضة المذكورة واجاب عنه في كاشية بان المراد بالدليل
 ما هو المذكور من دليل وهو الصغرى في احتجاجا وتخصيص الكلام في هذا المقام ان الصغرى
 متنوعة وليس سلمنا الصغرى فالكبرى متنوعة واما في بعض الشرح فمراد المذكور في كلام
 المصدر من الدليل بعدت لجهة يدل على المدعى ولانه ظنية والنظر كاف في التتميل فخطوة
 فيه كما لا يخفى ذلك وكل ان تقول يجوز ان يكون الكبر المعطوية اه ان كل مستند اليه
 حقيقة صفة له كما يجوز ان يكون كل مستند اليه حقيقة صفة ازيلية له وعلاوة
 الكبر مسلمة والاستدلال ثم وعلى آتش ما عكس في الشرح المحقق يبين الكلام على احد
 الاضمارين وترك حكم الاخر بالقياسية فاسأل **قوله** عقلا ونقلا اعقلا فلا ان

وانما قال ظاهر الالاف يكون ان يقال ان هذا القول وقع في النسبة بطريق الاقتباس والاستدلال بهذا الاعتبار لا باعتبار كونه اية متماثل غيرا لغير

هذا فالجواب حاصل ان الكلام مستند اليه حقيقة في الشرح وكل مستند اليه اه

وايه اشار بقوله على تقدير تمامه حصة هذا اذا اعتبر الكبر المطوية ان كل مستند اليه حقيقة صفة له تامل حصة

ان لا يلازم من كون كل مستند اليه حقيقة صفة ازيلية له

هذا المراد بقوله على تقدير تمامه حصة حصة الكبر المطوية ان كل مستند اليه حقيقة صفة له تامل حصة

ذلك غير لائق بكمال التوحيد ولانه لا دليل على ذلك وما لا دليل يجب نفيه على ما قلنا قوله على ما قلنا
واما نقلا فلان جمهور المتكلمين حصروا الصفات الموجودة له في سبعة اوصاف لا اشارة الى ما
يوجدان يقال الملائكة الصفات الاضافية والسلبية كونه تعالى مع العالم وكونه غير العالم
على غير ذلك وجه بطلان ذلك عفا انما هو ضرورة انه لا يتصور وجوده في الخارج
وجه بطلان نقلا انما هو ان يخفى قوله فان قيل جواب بغيره بل لا يستلزم المنع المذكور
ويثبت المقدمة المنعومة وحاصلها ان الاله لا يمتنع ان يكون له صفات لا يتصورها العقل
ما ذكره في دفعه اوله المنع للتوحيدها على انه خلاف الظاهر لعدم موافقة الكلام القوم
والمنع المذكور مني على الظاهر واما ايراد المنع المذكور مع سنده على كلام القوم لا على كلام
المصنف وما ذكره في دفعه ثانيا ايراد له سنده اخر وانت تعلم ان النقص الاجمالي الذي ذكره
المصنف فيما بعد يدل على ان الاله في كلامه ايضا بمعنى القدم فلا تغفل قوله
فيه ما فيه اه الاشارة الى دفع العادة المذكورة باثبات المقدمة المنعومة بعد ذلك
المدعى بناء على انه يلزم قيام كذا كذا في ذاته مع اثبات اشارة الى منعه بان كذا كذا يتم
الموجود في الخارج والموجود في الخارج فيما نحن فيه من بل اول البحث قوله ولهذا اقتضى الى
تقدير المدعى واما قيام الصفة المتقدمة الغير الموجودة في الخارج بذاته فليس يمكن
اتفاقا كما اشار اليه في الحاشية على استقامة قيام كذا كذا قوله ايضا بذاته ممنوعة عند
الكرامة كما ستوفى قوله في دفعه اه كذا كذا يكون المقصود دفع المنع باثبات المقدمة
الممنوعة وان لم يتم في الواقع لكنه زائد على المحل ويمكن ان يكون المقصود دفع المنع
المذكور اياها بناء على فرض مساواة التمثيل او على توحيدها وذلك لان المنع المذكور
مستندات اخر كالاتراك والنقل السري قوله ان حقيقة اصله اه هذا الاصل بمعنى
الراجح عند عدم المانع والفرع ما يقابلها واما الاصل في كلام المصنف فيجوز ان يكون بمعنى
القاعدة وهي ان الحقيقة اصل لا يعول عنه بلا صارت وما لها واحد لكن اثبات
اظهر وقوله فلا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة ظاهرة في دعوى بديهية المقدمة المنعومة
لكنها لا يتفرع على اصالة الحقيقة وفرعية المجازة وتوجيهه ان ايرادها لا يحتاج الى
دليل غير الاصل والوجه لا فائدة بعينه بقوله انما الدليل اه ولذلك قال السيد
السند في التفرعات كما نقله في الحاشية ولا يخفى ان حقيقة التفرعات المذكورة استلزام
ما جاز له الحقيقة وفرعية المجاز مع انقضاء الصارف عن حقيقة المجاز في الاله
هذا الدليل ظني لا يقيد الا بالنظر بالمدعى مع انه في المطالب اليقينية كما اشار اليه

وهو الموجود الذي
لا يكون لوجوده
بداية صدق

ان كلامه في كتابه
دليل على ان الحقيقة كذا
الذي ليس الاصل لا غير
مختلف المجاز صدق

تفرع على
اصالة
الحقيقة اه
ولا يكون
اشارة الى
دعوى بديهية
المقدمة المنعومة

التي في الحاشية الاخرى على ان في قاعدة النظر ايضا نظر على عرفة انما قوله فيوجد
الدليل اه يقال النقص الاجمالي قد يكون باجرا او بالاسل بعينه في مادة تختلف وقد
يكون باجرا او بذاته وخلاصة انها ليس معنى جريان الدليل بعينه فيها لانه لا يتصور
الدليل في الموضوعين صلاصة وتماثل فقد والمدة يستلزم تعدد الدليل باعتبار
المحكم عليه في المقضية لاقرانه ولا يتصور تماثل الا باعتبار انجز المتكرر بعينه المتماثل
واما اثباته في المقضية الاستثنائية وعلى هذا القياس الكلام في الاستفاد والتمثيل
ولا شك ان ما نحن فيه من هذا القبيل وهذا يدفع ويظهر من هذا التحقيق ضعف
اشارة في الحاشية من ان النقص المذكور في القسم الذي فيه اجزاء زائدة الدليل
في مادة تختلف على ما يخفى قوله وهو ان الكلام اه تفصيل الكلام في هذا المقام ان
هنا قايسين متعارفين احدهما ان الكلام حقيقة له تقاد كل ما هو حقيقة له في القديم
قديم وما بينهما ان الكلام مركب من وجوده المتعاقبة في الوجود وكل ما هو كذلك فهو مادة
فالكلام حكاية فافرق السلك الى فرق اربع بعد مقدمات القايسين فذهب
الاشارة وكما بينت في القياس الاول فحدثت الاشارة في صغر القياس
وهو المنع المذكور في كلام المصنف واخره انما بينت في كبراه وذهب المقولة والكرامية الى صحة
قياس لكما فحدثت المقولة في صغرى القياس الاول وهو المنع الذي ذكره المصنف ايضا
بقوله تقاد والكرامية في كبراه لا تستلزم ان الكلام اه حاصل هذا المنع ان الكلام المتنازع
فيه وهو الكلام النقص وهو قائم بذاته مع يدل عليه الكلام اللفظي المشهور بين المتكلمين
وللمصنف رسالة مفردة في محصل الكلام النقص حاصلها ان الكلام النقص امر قائم بذاته
تعا شمل اللفظ او المعنى جميعا غير مرتب الاجزاء كالقيام بنفسه في اللفظ والمرتبة انما هو
في اللفظ والقراءة لعدم مساعدة الالة في كل من القولين الجاث لا يلحق ايراد ما في
القام قوله ان الكلام لغير التوحيده البيت لا يحل على الاستسناد به على الكلام الاول
سواء وجد الكلام ام لا كما في نسخ هذه الرسالة او وجد به الا على ما وقع في بعض
كتب الكلامية كسند وج العباد النسخي للمحقق النفا ان كما اشار اليه في الحاشية قوله
بان ما ذكره اه وفيه ان دعواه على انك ثبت كون المعارضة في المعقولات كالتفصيل
في الالة على سناد دليل العقل لا كونها في قوته ولا يخفى ان مجرد استناد المعارضة للنقص
كاف في ذلك على ان الظاهر القوة ما يقابل الفعل لا التماثل كما في قول المنطقيين
الالهة فرقة انجزته وما ذكره يدل على كونها نقضا بالقوة كما لا يخفى قوله انما يتم اه

كالكتاب الحكيم او كوزنها فصيحة في نفسها باعتبار ما يفيد في المعنى والمص
 لما اختار الوجه الثاني لما فيه من تقليل الحذف وتوهم بعضهم ان شقيقتها
 بالفصيحة انما هي على هذا التقدير اذ على تقدير الشرط يكون فصيحة
 وعقل عن كونها فصيحة بناء على ما افاده المعنى البديع والوقوع في
 ذلك الموقع الحسن لا ينافي كونها جرائنة في اصلها كما لا ينافي كونها
 جرائنة في اصلها كما لا ينافي كونها عاطفة وان المشهور فيما بينهم
 في الراء الفصيحة ما يقع هذا الموقع في الجواب حتى جعلوا العلم في ذلك
 قول الشاعر قالوا خراسان اقصر ما راد بنا ثم القفول فقد جئت
 خراسانا اي كان اقصر المراد بنا خراسانا فقد جئت بها فلو ادعيت
 ان الفصيحة انما هي هذه لما سعد انتهى كلام السعد ايضا وسجله
 الشريف وعليه كلام قطب الدين محمد الرازي في حاشي الكشاف حيث
 قال انه فاء الفصيحة على رأي ابي التقي دلت على محذوف هو سبب
 لما بعد باسوار كان شرط او معطوفا عليه انتهى المراد من كلامه وهو لطيف
 وقد نقله الشريف في شرح المفتاح ولكن المفهوم من كلام الشريف في
 اوائل الكشاف بعد تعظيم الحق تعالى حيث بانزال القرآن وغيره
 فبحان هذه الفاء فصيحة في باب فقد جئت خراسانا اي اذا
 كان القرآن مع علو شأنه ورفعة مكانه وكونه اقرب الاشياء الى الله
 تعالى لا يتعجب المتعجبون من تفرده بصفة التقدم انتهى كلامه وهو
 فاء السبب كما نقلناه في الرضى مثل ذلك منه غير مرضي فليتأمل
 ورايت في بعض شروح القصيدة المسماة بالبردة الا الفاء الفصيحة
 اي تدخل على مسبب شئ في الوجود فيفصح عن وجود وافادة ترتيبه
 على سببه انتهى كلامه وقال افضل المحققين شمس الملة والدين
 ابراهيم انما شامدة الله ظله في حاشية على حاشية الكشاف ان الفاء
 الفصيحة تنوع ما دل عليه من المحذوف فتارة يكون المحذوف امرا
 او نهيا كما في قوله تعالى فقد جاءكم بشير او نذير اي لا تعتذروا فقد
 جاءكم وتارة يكون معطوفا عليه كما في قوله تعالى فانفجرت ويكون

ويكون تارة شرط كما في قوله تعالى فها يوم البعث اي كنتم منكرو يوم
 اي قد تبين يوم بطا كما في قوله تعالى انتهى كلامه فظاهر فضل مقاله نعم
 كلامه ان الظاهر منه ان قوله فانفجرت من قبيل ما يكون المعطوف عليه
 محذوف فاولا يكون من الثالث وقد نقلناه في العلامة الرازي ان فاء
 فصيحة بتقدير الشرط ايضا كما في قول صاحب الكشاف في تفسير ذلك
 المقام انها متعلقة بمحذوف اي فاضرب فانفجرت كما في قوله تعالى
 فاضرب عليهم الآية وهي على هذا فاء فصيحة لا يقع الا في كلام بلغي
 الى هذا كلامه ثم انهم اتفقوا على ان البيت العلم فيها بتقدير الشرط
 وجواز تقدير الموصوف عليه واللام مما لا يخفى على ذوي النظم
 انه قد تلخص مما تلوينا انما من قبيل التعليلية في بعض فلا يكون على
 ذكر منك بطنا الكلام فيها لانها محل الاضطراب على ما سمعت تمت

19

الحمد لله والصلوة على نبيه وآله على خليفته في أرضه اللهم أرض عنه وأرضه فان المسئلة
السافرة في البلاد الدائرة السائرة على السجدة وحده ولما ثبت في الموقف على اولاد الاولاد قد
في حضرة من نصره باض العلم محسوب ترتيبه وحاض صايف الشرح بايد تقوية استخرج طبعه الغرض
عن بحار العلوم ودرر دقايق المسائل وفك كفته عن بحر السائل وعن حضرة
السلطان خليفة الرحمن صاحب الزمان فاخر راية الامان المستغنى عن التوضيف والتعريف والبيان
ابن الفتوح سلطان سليم خان فخر آل عثمان سلم الله تعالى في الدارين وصان شأنه عن السنين والدي
فاخر في باظهار ما هو الحق قلها فان باظهار الحق يظهر مراتب الرجال ولا يتقارب الا زمانه والاحلال فاستلكت
امر العالي وشرفت فيه متوكلا على الملك المتعالى فنقول وبالله التوفيق وبه ازمة التحقيق
ان المسئلة المذكورة على وجهين احدهما ما يذكر فيه الموقف عليه مقصورا على الدرجة الاولى والثانية
ما يذكر فيه الموقف عليه غير مقصور على الدرجة الاولى وكل من الوجهين المذكورين على صورتين احدهما
ما يذكر فيه الموقف عليه بصيغة المفرد والثانية ما يذكر فيه الموقف عليه بصيغة الجمع فلهذا المسئلة المذكورة
صور اربع الاولى صورة وقفت على ولدك والثانية وقفت على اولادك والثالثة وقفت على ولدك
والرابعة صورة وقفت على اولادك واراد اولادك والخلاف قائم في كل من صورتي الوجه
الاول اما في صورة الاول فلما ذكر الامام فخر الدين قاضيان حيث قال في فتاواه بعد تصوير المسئلة
على الصورة الاولى عن الوجه الاول ولا يدخل فيه ولد البنات في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال وذكر الحنفيا
عن محمد انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية لانه اولادهم ينسبون الى اباؤهم لا الى امهاتهم
بخلاف ولداين واما في الصورة الثانية فلما ذكر صاحب الذخيرة حيث قال اذا وقف على اولادك يدخل في
الوقف بنو البنات وهل يدخل فيهم بنو البنات ففقه روايتان هو اصل ما ذكره محمد في السمع الكبير في باب
ابواب الامان اذا قال اهل الحرج للمسلمين امنوا على اولادنا فمن امنوا على انفسهم واولادهم من قبل الرجال
بنو البنات وولد بنو البنات وذكر في باب اخر ابواب الامان ان بنو البنات يدخلون في الامان فبصير في
المسئلة روايتان وكان الشيخ الامام الجليل ابو بكر بن محمد بن الفضل الى ان ولد البنات لا تدخل تحت الامان
وكذا الخلاف قائم في الصورة الاولى من الوجه الثاني فان على رأي الرازي خالف فيه هلال على ما ذكر الامام
فخر الدين قاضيان حيث قال في فتاواه بعد تصوير المسئلة على الصورة المذكورة هل يدخل فيه ولد البنات
قال هلال يدخل وقال الرازي لا يدخل والصحيح ما قاله هلال لانه اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنات
يتناول اولاد البنات واما الصورة الاخرى من الوجه الثاني وهي اربع الصور الرابعة المذكورة فلا خلاف
في دخول ولد البنات في الموقف عليه على تلك الصورة على ما دل عليه عبارة الامام قاضيان في فتاواه
حيث ذكر سائر الصور على خلاف وذكرها بخلاف حيث قال في فتاواه ولو قال على اولادك واولادهم
كان ذلك كلاما يدخل فيه ولد الابن وولد البنات وبما افقه صاحب التتمة في فتاواه وصاحب الخلاصة
في ذلك وعدم ذلك البنات فيه علم ظاهر الرواية انما هو في صورة في الوجه الاول على ما يفهم عنه ما نقلناه
سابقا عن الامام قاضيان في فتاواه ويشهد على ذلك ما ذكره في معرض التعليل بقوله لانه اولاد البنات
ينسبون الى اباؤهم لا الى امهاتهم فان التمسك بعدم النسبة في الحكم المذكور انما هو في صورة الوجه
الاول واما في الوجه الثاني فالحكم بالدخول بمقتضى العبارة على حسب الدلالة اللغوية على ما افصح
عن الامام قال في مسئلة الشخصية ونقل عنه فخر الدين قاضيان حيث قال في فتاواه قال في مسئلة الشخصية

الامة الشخصية لانه ولد الولد اسم ولدك وابنت ولدك ومن ولد ابنته يكون ولدك حقيقة بخلاف
ما اذا قال على ولدك فان عمه لا يدخل ولد البنات في الوقف في ظاهر الرواية لانه اسم الولد يتناول ولدا
صلية وانما يتناول ولدا الابن لانه ينسب اليه عرفا لا يقطع عرفه شبهة لخلاف في الصورة الاخرى
ما نقله صاحب الذخيرة عن الامام شمس الامة الشخصية هذه العبارة وذكر الشيخ الامام الاجل شمس
الامة الشخصية ان في هذه الصورة اولاد البنات يدخلون رواية واحدة وانما الروايتان انما اذا قال
امنوا على اولادك وهذا لان المذكور ههنا ولد الولد وولد الولد حقيقة اسم ولدك ولدك وابنت
ولدك فمن ولدك ابنته يكون ولدك حقيقة فاما اذا كان ذكر اولادك فاولادك حقيقة فهو ولدك
ومن حيث الحكم من يكون منسوبا اليه بالولادة وذلك اولاد الابن وولد اولاد البنات ثم قال صاحب
الذخيرة والجواب في الوقف على قول شمس الامة يكون هذا اذا وقف على اولادك واولادك دخل تحت
الوقف اولاد البنات رواية واحدة انتهى كلامه وبهذا البيان الواضح والتبيين الموضح تبين الحق
واقض ما وقع في بعض الكتب كالتمجيس والواقعات ومحيط رضى الدين الشخصية وغيره من
ذكر الخلاف في الصورة المذكورة من قبيل نقل الخلاف في احد الصور قايما على الاخرى مع
قيام الفرق بينهما كيف لا فانه ما ذكره في معرض التعليل لا يساويهم وانما قلنا انه ما ذكره لا
يصح تقييدا للمسئلة في الصورة المذكورة لانه لو عمل الحكم فيها بما ذكره لاجل عليه ان يقال ان
اريد ان لا ينسب الولد الى الام لغة وشرا فلا وجه له اذ لا شبهة في صحة قول الواقف وقفته
على اولاد بنات واعتبار شرعا وان اريد ان لا ينسب اليها عرفا فلا يجدك ففقا في دفع ولد البنات
عن الدخول في الصورة المذكورة لما عرفت ان دخوله فيها يحكم العبادة لاحكام العرف والدخول
يحكم انما هو في صورة الوجه الاول والتعليل المذكور ينطبق المعنى فيها ولذا رد الامام شمس
الامة الشخصية على الامام القاضية ركن الاسلام على السعدى والشيخ الامام شيخ الاسلام في قوله
ان المسئلة المذكورة على الصورة الرابعة على السعدى ايضا على ما نقله صاحب الذخيرة عنه
ولو تنبنا ذلك وسلمنا ان المسئلة المذكورة على الصورة الرابعة ايضا على الاختلاف فنقول
الترجيح معنا فان القول بالدخول باج بقوة دليله وتقدم القائلين به والترجيح انما يكون باحد
هذين الامرين اما قول دليله فتقدم ما يفي في بيانها واما تقدم القائلين به فانه اعيان المجتهدين
وسيقم الفقهاء كهدال والخصاف وشمس الامة الشخصية وصاحب الذخيرة وقاضيان صاحب
تتمة الفتاوى وصاحب الخلاصة وفي طرق الخلاف ليس من يقاومهم في المعارضة وسيادهم في الدرجة
ومعرفة هذا موقف على الوقوف على طبقات الفقهاء ومراتب المجتهدين وهو العرف في هذه المسئلة
كما لا يخفى على ذوي الالباب ولما اخرج الكلام في هذا الفصل واقتضى المقام تفصيل ذلك الاصل
ونقول لا بد من حقيقة المقلد ان يعلم طال ما يفيق بذلك معرفة باسمه ونسبه ونسبه الى بلد
البلاد ولا يسمي ذلك من جوع ولا يفيق بل يعنى معرفة من تبة في الرواية والدرجة في الرواية
وطبقة من طبقات الفقهاء ليكون على بصيرة واقية في التمييز بين القائلين المخالفين وفائدة كافية
من الترجيح بين القولين المتعارضين اعلم ان الفقهاء على سبع طبقات الاولى طبقة المجتهدين في الشرع
كالامة الاربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الاصول في استنباط احكام الفروع عن الادلة
الاربعة الكتاب والسنة والجماع والمقاييس على حسب تلك القواعد من غير تقليد لاحد في الفروع



ولا في الاصول الثانية طبقة المجتهدين في المذهب كابي يوسف وابي محمد ومبارا صاحب ابي حنيفة
 القادرين على استخراج الاحكام من الأدلة المذكورة على مقتضى القواعد التي قررها استنادهم إلى
 فانهم وانما القوي في بعض احكام الفروع لكنهم يقلدون في قواعد الاصول وبه يمتازون عن
 المعارضين في المذهب ويغارقونهم كالتألفي ونظير المخالفين لا في حنيفة في الاحكام غير
 مقلدين له في الاصول الثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب
 كالخصاف وابي جعفر الطحاوي وابي الحسن الكرخي ومنهم الائمة المحلوان ومنهم الائمة السرخسي ومنهم
 الاسلام الغزوي ومنهم الذين تاضوا في مسائلهم فانهم لا يقدرون على المخالفة للشيخ لا في الاصول
 ولا في الفروع لكنهم يستنبطون الاحكام في المسائل التي لا نص فيها عنه على حساب اصول قدرها
 وتقضي قواعد بسيطة بالارابعة طبقة اصحاب التفرع من المقلدين كالرازي واخراجه فانهم لا يقدرون
 على الاجتهاد اصلا لكنهم لا يخطئون بالاصول وضبطهم لما أخذ يقدرون على تفصيل قول مجازي
 وحكم مبهم محتمل الامر من مقلد عن صاحب المذهب او عن واحد من اصحاب المجتهدين بل انهم ونظيرهم في الاصول
 والمقاييس على امثاله ونظائره من الفروع وما وقع في بعض المواضع من الردية من قول كذا وقع في تخريج
 الكرخي وتخرج الرازي من هذا القبيل الخامسة طبقة اصحاب التجميع من المقلدين كابي الحسن القدرري
 وصاحب الردية ومنهم ما وساءلهم تفضيل بعض الروايات على بعض اخر يقولون هذا اولى وهذا اصح
 رواية وهذا اوضح وهذا اوفق للفتاوى وهذا ارفق للفتاوى السادسة طبقة المقلدين القادرين
 على التمييز بين الاقوي والضعيف وظاهر المذهب وظاهر الروايات والروايات النادرة
 كما صاحب المتن المعين من المتأخرين مثل صاحب الكنز وصاحب المختار وصاحب الوقاية وصاحب الجمع
 وسائرهم ان لا ينقلوا في كتبهم الاقوال من ردة والروايات الضعيفة السابعة طبقة المقلدين
 من الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين ولا يميزون الشان عن اليمين
 بل يجمعون ما يجدون كخاطبة الليل وجالب الخيل فالقول لهم ولم يقلدهم كل القول سمنا المرسالة
 المنسوبة الى قدس المحققين من المتأخرين ابن كمال الباشا
 قدس الله سره

بسم الله الرحمن الرحيم
 لك الحمد والمنة وعلى ربك الصلوة والرحمة اذ اظنت بكلام
 ان كنت ناطقا فطلب الصحة او عيبا فالدليل لا يمنع
 النقل والمذهب الا مجازا اذ المنع طلب الدليل على مقتضى
 فاذا استغنت به منع جردا او مع السند ولا يدفع السند الا
 اذا كان مسادا او نقصا او تخلفا او عرضا على سبيل الخلاف
 ففي الصورة يتبين صحتها بانها تقول انه تعالى مستكمل بكلام
 اذ لي ناطقا على المقاصد او عيبا بالدليل انه سند خطيئة
 وكلامه موسى فكيف يمنع مجازا المجاز في دفع بالاسل
 او ينقض ما نحن فيه فيقول انه اضافة القدر الى المقدور فيمنع
 مستندا بانه صحيح او يعارض بانه تأدية الحروف كحاذية
 فيمنع بان يقال لانهم ان الكلام مركب من الحروف ان الكلام لم
 القواد وانما جعل الكلام على القواد وليلا سميت
 بسم الله الرحمن الرحيم
 لك الحمد جعل الله مخاطبا بغيرها على القرب والآن
 اللابن بحال الحاد انه لا يحفظ الحروف ولا احاطت بربها
 ثم حكمة وبيان منه وجه تقديم قوله لك على الحمد وان
 المقام يكون مقام الحمد فيقتضي تقديمه ويصح ان يكون التقديم
 للتعظيم والشرف وان يكون لئلا كذا الاختصاص المستفاد
 من كلمة اللام او تقديم الخبر ايضا بغيره الاختصاص والمنة

في قوله لك الحمد
 انما هو على وجه
 التخصيص لا على وجه
 التعميم

في قوله لك الحمد
 انما هو على وجه
 التخصيص لا على وجه
 التعميم

والمنة من من عليه وما يقابل من المنة منه منة لقوله تعالى
 ولا تبطلوا صدقاتكم بالدين والاولى ما فرغ من المنى منه هو منة
 المنية لا امتناع المنية عليه وايضا الخطاب مخصوص بغيره
 فبذلك عليه قوله تعالى ولكن الله يحب من عباده
 على ربك الصلوة والرحمة تلك الامانة في التقديم على الطريقة
 اب بنية فطلبها لانه وقادة للاختصاص مع بعض الكلمات
 بالبقية هناك ولو اردت المصداق على المنية عليه السلام
 بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام كما هو واجب المصنفين
 كما كان اولي اذ اظنت بكلام تام خبري ان كنت ناطقا باني
 كان في طلب منك الصحة اي صحة النقل ان لم تكن معلومة
 للطالب لانها لو كانت معلومة فطلبها لا يلزم بحال المنية
 من حيث هو من اظهر للن غرضه اظهار الصواب تدبرا وعلم
 وهو انصاف نفسه لاثبات الحكم ايا بالدليل او بالتسمية
 فالدليل اي في طلب منك الدليل على تلك الدعوى وذلك اذا
 كان المطلوب نظريا فمعلوم ان لو كان بدنيا او نظريا
 معلوما فلا يطلب الدليل او الدليل هو المركب من قضيتين
 الاولى انما هي المجمل نظري ولا بد ان يلاحظ ههنا ايضا
 مثل من افتاد في التعريف اولى في التعريف المشهور وهو
 ما يميز في العلم به العلم شيء آخر ولا يمنع النقل والمذهب الا
 مجازا اذ المنع في عرفهم طلب الدليل على مقتضى اي مقتضى
 الدليل والدليل الذي كانت المقيدة جواز المنه ليس هو الدليل

في قوله لك الحمد
 انما هو على وجه
 التخصيص لا على وجه
 التعميم

في قوله لك الحمد
 انما هو على وجه
 التخصيص لا على وجه
 التعميم

في قوله لك الحمد
 انما هو على وجه
 التخصيص لا على وجه
 التعميم

هذا هو المطلوب من المتن
في قوله لا بد من العلم
بأنه لا بد من العلم
بأنه لا بد من العلم

يطلب من تلك المقدمة وهو ظاهر أن كان في ظاهر العبارة بوجه ذلك
والمراد بالمقدمة هنا على ما قيل هو ما يتوقف عليه صحة الدليل
سواء كان جزائرياً أو لا والاعرف حقيقة المنع فاعلم أنه إن لم
يذكر في النقل دليل قطعي أنه لا يتوجه عليه المنع وإن ذكر فيه
فإنما هو على طريق الحكاية فلا يتعلق به المواجهة لأنه محكي عن
الغير والتأمل في حيث هو ما قل أسبق من صحة بل في الدليل
بلسان النسبة إليه من تلك الحكاية حتى يمنع منعاً جازياً على
تقصيره عن فهمه والتأمل في التزم صحة هذا الدليل المنقول أنما
والدليل أن على أنه صار مستلزماً في وجهه عليه ما يتوجه
عليه بما هو الكلام في تطبيق الدليل على أنه لا يمنع النقل وإنما
في تطبيقه على أنه لا يمنع المدعى من أن المدعى من حيث هو مدعى
ليس بمقدمة الدليل أصلاً فلا يتوجه عليه المنع بالمعنى
وإنما يتقدم المدعى بغيره من حيث هو مدعى من أن هو قد يكون جازماً
دليل مدعى آخر في وجهه عليه المنع حقيقة لكنه ليس مدعى بل قد
من مقتضات هذا الدليل وأعلم أن ما ذكره المحقق في ما يرد
على ما أوردناه إذا كان المنع متيقناً في المقنع المذكور وكان معناه
اختصاصه من خصه لا يضا إلا بدليل على أن معناه المجازي ما هو
في العبارة أنه معنى واحد مشترك بين منع النقل ومنع المدعى
والأشياء هنا يصلح لذلك سوى الطلب فمنع النقل يكون
بمعنى طلب صحة أو صحة ومنع المدعى يكون بمعنى طلب الدليل
عليه والطلب مشترك بينهما ما ينبغي أن يعلم في المنع في معناه

هذا هو المطلوب من المتن
في قوله لا بد من العلم
بأنه لا بد من العلم
بأنه لا بد من العلم



هذا هو المطلوب من المتن
في قوله لا بد من العلم
بأنه لا بد من العلم
بأنه لا بد من العلم

معينان أحدهما علم متناول للنقص والمنافضة والمعارض
جميعاً والآخر اختصاصاً وإعمالاً لمنافضة وانقضاض تفصيلي
ولا يتوجه شيء من هذا كله على النقل والمدعى فإن حمل المنع
في عبارة النص على المعنى الأول حتى يكون كلياً منفيماً فالدليل
الذي ذكره لا يفيد ذلك إذ هو مختص بالمنافضة وإن حمل على
المعنى الثاني فالخصوص ليس بجيد إذ اعرفت أنه المدعى لا يمنع
فأعلم أنه إذا اشغلت به أي بالدليل في منع ذلك الدليل
منعاً جازياً أي بما يرد على السند أو منعاً مستلزماً له
المستند أيضاً وهو ما يذكر في تقوية المنع بغير المانع وإن لم يكن
مفيداً في الواقع على ما قيل أعلم أن المنع على ما ذكره منع بعض
مقتضات الدليل أو كليهما على سبيل التبيين لا يمنع الدليل
لأن منع الدليل إنما انبجازه بمبدأه على المنعوية
أولاً فإن كان الأول فهو نقص إجمالي لا منافضة وإن كان
الثاني فهو كإثارة غير شمولية أصلاً فعلى ما ذكره يجب أن
عبارة النص غير ظاهرة بأن يقال منع مقدمة الدليل ولو بد
ما ذكره سابقاً من المنع طلب الدليل على مقدمة له
الواجب بهذا ذلك التبيين على أنه ينبغي أن يتوقف
الوسائل حتى يقر العقل مجموع مقتضات دليله ثم يستخرج
فيستخرج لما يقتضيه ويكون المناقشة فيما ذكره بالكلية
مجتزئاً عن منع مقدمة معينة من الدليل لما شاهد به على
المنعوية ولا عذر منه مكابرة ولا يجوز في منع الدليل بالأساس

وله لقوة المنع بغير المانع يعني
أنه قوة المنع في الواقع بغير المانع
فلا يرد ما أورد المحقق من أن المانع
كما سمعت واستفدت من أن
الاعتراض على مقتضى ما
سلكه في المدعى من قاصر
زاد انقضاء مدعيه

هذا هو المطلوب من المتن
في قوله لا بد من العلم
بأنه لا بد من العلم
بأنه لا بد من العلم

والغرض من البحث
هو ان يقدّر الدور
الذي تلعبه على
فهمها من اقامة
العقل من اقامة
الحواس من اقامة
الحواس من اقامة
الحواس من اقامة
الحواس من اقامة

وجه الامر بالفتح اسارة الى توسعة علم المص
بان يحمل كلمة او اسرار الله لا على الكلية
ويروى في اجماع المسوات والارزاق
المتحققة من غير الاستواء بالعلم
افضل المفسرين في تفسيره
افندي مؤلفه انحر

فانه وقع شبهة قلنا هم يعقلون في وجود الكلام ولبعدونه من الصفات
القدية وليس لهم بها على انه كون ثابت في الازل ايضا
لا يلزم من الاسباب فيه ما فيه وفيه ما فيه فيجتمع كجواب المجاز
بانه يقال لانهم انما يستعدوا الى فانه حقيقة لهم لا يجوز ان يراوا خلقا
منهم

الکلام علی سبیل المجاز یا کان فی النفسه او فی الخارج
 ویدفع بالاصل تقریر آن تحقیقه اصل و لمجا فرغ فلما یحتاج
 الی دلیل اراده تحقیقه انما الی سبیل علی من نعم انه اراده غیر وجه عبد الصل

عن المعنى الأول أو مقتضى ما نحن بآيه يقال انه سند الخلق
الى ذواته كالكلام حيث قال انه تعالى سبع سموات الآيات
فيوجد الدليل الباطل على ان الكلام صفة الية فيخلق
بصانع انه امر ايضا في اذ هو عبارة عن مقتضى القدرة فيقدر
تخلف الحكم عن الدليل واما الية بقوله فقطيل ان صفاته
قدرة الى القدرة والقدرة صفة الية تؤتى في القدرة

عند تغلقها بها فينتفع بمنها حقيقة بان افعالنا انما
اصنافي العلم يجوز ان يكون صفة حقيقة كالقدرة او بغيرها
فانما الحروف الحادثة بغيره ان افعالنا وليس لكم وان
ول على الكلام صفة الـ الشيء فائدة بذاته تعالى لكن عند
ما يدل على انه ليس كذلك وهو ان الكلام مركب من حروف
الحادثة وكل كان كذلك لا يكون ثابتا في الازل وقد علم من
الانغير في عبادة المصطفى المساجدة او الكلام ليس ثابتا
الحروف بل هو مركب من حروف كما ذكر وهو المراد ويؤيده قوله

المستطعات بقدم الخوف والاصوات
وكنى هودت انما كندت بعد التقدّم
والله اعلم بحصوات القدم فاعلم
عبد الرحيم

قوله فتمنع بان يقال لانهم ان الكلام مركب من اجزاء وقد منعوا
ان يمنع قوله ان الكلام اجزاء فقلوا وانما جعل الكلام على ما هو العود والبيان
الكلام الاول بالمعنى الغير المشهور والذير قال به المعانين بان
ان قد منعكم وان في المعنى المشهور ولما كانت هذه المسئلة

من غرض علم الکلام و مأخوذة بهت علی سبیل التمثیل
و کان تفضیلها غیر مناسب لهذه الرسالة اقتصرنا علی تفضیر
ما فیها و توضیحہ و لم نورد امر از یاد اغلب مبتدیان لکن
نورد مسئله مشہورہ متعلقة بفننا بذاتہا فان تحقیقها
یرفع السبب دین و ادوات المعاضنة فر المعقولات کالتقص
الی دلیل بان یقال انہ دلیلکم لو کان کسبیر معتمدا
مصححا لما صدق تفتیقہ لولہ لکن عندنا دلیل دل علی
صدقہ فلا یكون صحیحاً فکیون محصل المعاضنة نقصا
اجمالی لانها ذلت علی أن دلیل المعلن مالا یستحق
أن یستدل به علی المط و وجه التخصیص بالمعاضنة فی الدلیل

الغضنة بانها مخرجات النفسية الى مدلولاتها بحكم الادلة
النفسية اذ هي اثار على نفس المدلول والايكز من تحقق
ما اثار الشيء تحقق ذلك الشيء في ما قالوه في بيان
المسئلة وانت خبير بان ما ذكره في بيان كون
المعاضة في قوة النقص انما هو على ان كل دليل يعاين
ليس انه ينقص لكن ذلك لا يكفر في كونها في قوة اذا ما له الاستدلال
ستدرا م شيء شيئا لا يقتضي كونه في قوته وما ذكره

في بعض نسخ هذه الرسالة انتم في زماننا
 وقد وقعتم بعض الكتب تكملة عليه
 الحساوي وكل من كان في الحساوي
 وهذا ازاحة عن الزمان كما في
 كما لا يخفى

في كتاب من كتابكم
 في كتاب من كتابكم

بنية كالقنص انما هي التي
فقد لا على الحقيقة بحسب الزعم

في وجه التخصيص انما يتم اذا كان كل سبيل على تقينيت
 وكل سبيل نفعي طلبا وكلت المقدستين غير واقعة ولا
 اللزوم معتبر في مطلق السبيل المتداول لهما فكيف العنق
 مزودا والنقلى غير مزودم وبكلمة الفرق ليس على ما ينبغي
 ولتختم الكلام على هذا القدر لسلاخه بنجر الى
 الامام والى الله المرجع والمآل
 تمت بحسبه

اولا ان السبيلين المذكورين في وجه التخصيص
 ليسا من السبيلين المذكورين في وجه التخصيص
 بل هما من السبيلين المذكورين في وجه التخصيص
 بل هما من السبيلين المذكورين في وجه التخصيص

اسماء
 224

بسم الله الرحمن الرحيم
 ولد الحمد وعلى نسبة الصلوة والسلام وعلى آله وصحبه الكرام سمعت السيد الميرزا
 الاكل قدوة الاصفيان واسوة الاولياء السيد المصطفى الحق والحقيقة والارباب
 والافادة والدين عبد الرحمن الحسيني قدس الله تعار وجهه ووالى من عالم
 العرش فتوجه قال كفى اقول العلماء في توجيه التسمية الذي يتضمنه قولنا
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم من حيث
 ان العبادة تقتضي ان تكون الصلوة على النبي المصطفى عليه افضل الصلوات
 والتحيات وعلى آله اقل واودون من الصلوة على ابراهيم وعلى آل ابراهيم او وجبة
 يكون اقوى في التسمية من الجاهل ويخطر ببالي ان جعل وجه التسمية كونه كل من
 الصلواتين افضل من الصلوة على السابقين فمكون الصلوة على سيد المرسلين
 افضل من الصلوة على السابقين عليه ومنهم ابراهيم كما ان الصلوة على ابراهيم
 افضل من الصلوة على جميع من سبقه من الانبياء فيلزم من التسمية المذكورة كون
 الصلوة على سيدنا المصطفى افضل من الصلوة على ابراهيم عليه السلام هذا كلام
 قدس سره قدس افهني به واقول هنا وجه رشيق دقيق انيق لا يقال ان
 هذا الوجه يقتضي ان تكون الصلوة على آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم
 افضل من الصلوة على آل ابراهيم ومعلوم ان آل ابراهيم هم الانبياء فيلزم تفضيل
 على آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم على الانبياء لانا نقول لا نسلم انه يلزم من ذلك
 تفضيل الصلوة على آل نبينا صلى الله عليه وسلم على الصلوة على آل ابراهيم عليه
 الصلوة والسلام لان مودى هذا الوجه تفضيل مجموع الصلوة على النبي
 عليه الصلوة والسلام وعلى آل آل على مجموع الصلوة على ابراهيم والصلوة على
 آله ولا يلزم من تفضيل ذلك المجموع على هذا المجموع تفضيل الصلوة على آل
 النبي صلى الله عليه وسلم على الصلوة على آل ابراهيم فلما لم يرد هذا المحذور اصلا على
 انه يمكن ان يقال تفضيل الشيء على الشيء قد يكون في بعض الوجوه دون بعض
 كما حقق في موضعه ان معنى التفضيل هو الزيادة لوجه ما فيمكن ان يكون
 تفضيل الصلوة على آل النبي صلى الله عليه وسلم على الصلوة على آل ابراهيم عليه
 باعتبار بعض الوجوه اذ في الحديث ان الله لك عبادا ليسوا بانبياء ولا نبيهم
 الانبياء فيكون مضمون هذا الوجه طلب هذه المرتبة لآل محمد صلى الله عليه وسلم

والصديق المصطفى
 والسني الرفيع والسناه
 رفعة محمد المصطفى

والسنة المحمديّة
 من فيك الى فيه منتهى
 الصلاة

فان قلت اذا كان وجه الشبه هو كون كل من الصلوتين اعني الصلوة على النبي
 وآله والصلوة على ابراهيم وآله افضل من الصلوة على السابقين فلا يكون
 وجه الشبه في الشبهه اقوى منه في الشبهه قلت كون وجه الشبه في الشبهه
 اقوى قد يكون باعتبار الظهور والشهرة ولما كان رجحان الصلوة على ابراهيم
 وآله متعارفا مستهورا بين الامم شبة الصلوة على النبي وآله بالصلوة على
 ابراهيم وآله لذلك المعنى فان قلت اذا كان قوة وجه الشبه في الشبهه لاجل
 الظهور والتعارف فليكتف بذلك في قول الامر حتى لا يلزم كون الصلوة
 على ابراهيم وآله افضل من الصلوة على النبي وآله من غير حاجة الى هذا الوجه
 قلت الاحتياج الى هذا الوجه ليعلم كون الصلوة على النبي وآله افضل من
 الصلوة على ابراهيم وآله اذ هذا المعنى لا يعلم من هذه العبارة الا بهذا
 الوجه كما لا يخفى على من له ادنى فطانية والله الموفق تحت ارجله

رسالة في الاحاديث الموضوعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله اجمعين قال الشيخ
 الامام الاوحد العالم رضي الله عنهما بن محمد الحسن الصفهاني رح قد وقع في
 كتاب الشهاب للقاضي القضاة في كثير من الاحاديث الموضوعة فمن ذلك
 الصبغة تمنع الرزق السعيد من وعظ بغيره الشقي من شقي في بطنه انه
 جهاد كل ضعيف احنة والاعنياء المؤمن يسير المؤمنة شرف المؤمن فتاة
 بالليل وعرة استغناؤه عن الناس اليقين الايمان كله الموت كفارة لكل
 مسلم المروءة كثيرة باخيه الناس كاسنان المشط الغني اليأس عما في ايدي الناس
 حبك الشئ يعني ويصم طاعة النساء ندامة العلاء موكل بالقول السواك
 يزيد الرجل فصاحة ومن النبات من المكرات السلام تحية للمؤمن وامان
 لدمتنا النظر الى الخضرة يزيد في البصر والنظر الى المرأة احسناء يزيد في البصر
 من كفوز البر كتمان للمصائب والامراض والصدقة للانبيا قادة والفقهاء
 سادة ومجاستهم زيادة الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي التمس
 ويصنع البصر القاصو ينظر المقت والمستم ينظر الرحمة التاجر ينظر الرزق
 والمحتكر ينظر اللعنة من اشتاق الى الجنة يسارع الى الخيرات ومن شفق
 عن النار انتهى عن الشهوات ومن ترقب الموت انتهى عن اللذات ومن
 زهد في الدنيا هانت عليه المصائب ومن يقنع الخلف جاد بالعطية
 من كثر كلامه كثر سقطه ومن كثر سقطه كثر ذنوبه ومن كثر ذنوبه كان النار اولى
 من غري مصابا فله مثل اجره من كثر صلوة بالليل حسن وجهه بالفتار
 ومن اخلص لله اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة في قلبه على لسانه
 من اسلم على يده رجل وجبت له الجنة من نزل على قوم فلا يصون تطوعا
 الا باذنهم من انتم صاحب بدعة طار الله قلبه امناء واما رحم الله امرأ
 اصلى من لسانه ابى الله ان يرزق عبده المؤمن الا فرحيث لا يعلم كانت
 الحق فيها على غيرنا وجب وكان الموت فيها على غيرنا كتب وكان الذي
 تسمع من الاموات على سفر فلعل الدنيا عايدون سويهم احدائهم وناكل

تراهم كانوا فلهون بعد ان قد سيناكل واعظه وامناكل حانحة طوي لمن
 شغلهم عيب من عيوب الناس وانفق من مال الكسبية من غير معصية وخالط
 اهل الفقه والحكمة وجانب اهل الذل والمعصية طوي لمن ذل في نفسه
 وحسنت خليفته وانفق الفضل من ماله وامسك الفضل من قوله وسعة
 السنة ولم يعد بالي بدعة زرقبا تزدوجها اجبر بقله اسمي سمع لك اطلبوا
 اخية عند حسن الوجه اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله اعتموا اثر اودوا
 علما اعرفوا الفاء يلزم من الحجاب الظلوا بآداب الاحكام والاكرام اطلبوا
 الفضل عند حياء من استحق تقيسوا في الكنازهم استعينوا النجاسات
 بالكماتان محابوا غريب السخاء فان الله تعالى اخذ بيده كلاما غير الكرماء الشهود
 فان الله تعالى يخرجهم احقون ويدفع بهم الظلم ارحموا الله فحق قوم افقر
 وعزير قوم ذلك وعالم يلعب به الحق واجرمهاك تقسوا ولو بكف من حشمت
 فان ترك العشاء مهرة احب حبيبك هو نانا عيشه يغنيك يوما والغرض
 بغنيصك هو نانا عيشه ان يكون حبيبك يوما عيشه شئت فانك ميت
 واحبب من احببت فانك مفارق واعلم ما شئت فانك محترق به او اناكم
 كريم قوم فاكرموا لاهم الالههم الدين ولا وجع العيون لا يصلح الصنعة
 الا عند ذي حسيب اودين كما لا يصلح الرياضة الا في نجيب لا مهدي الا
 عيسى بن مريم لا خير في صحبة من لا يرى لك من الحق مثل الذي ترى له لا تظهر
 الشهامة لا خيك فيعافيه الله ويبتليك لا تجعلوني كقبح الركب ان
 لجواب الكتاب حقا كذا السلام ان في المعارض منه وجه عز الكذب ان
 لكل شيء معدن ومعدن التقوى قلوب العارفين قال المصنف ذكر القصص
 في كتاب الشهاب ايضا حديثا حسنا هو ان الله تعالى يحب البصر النافذ
 عند حجب الشهوات والعقل الكامل عند نزول الشهوات ثم الحق به
 صحته وهو حجب السماحة ولو على مرات حجب السماحة ولو على قتل حنة
 قاله محابا موضوعا في كتاب الشهاب انما يعرف الفضل لما يبلغ الفضل
 ذو الفضل ما من عمل افضل من استماع كبد جايح حبيب الله في الحق
 قال المصنف وروني بقية هذا الكلام وجهان احدهما ان المتكلمين

الذين

الذين يملكون الاصابع في الوصور والاخر الذين يتخللون بعد الطعام ومن
 الموضوع في الكتاب لولا ان السؤال كذبون ما قدس من ردهم محابا في
 باب يتضمن كلمات رويت عن النبي عليه السلام في الشهاب ايضا غريب
 يا دنيا اخدي من خدي مني وابغضني من خديك انقض ما جاء في الموضوع في كتاب
 الشهاب لابي العباس الا افليس في ذات في طريق مكة حاجا لم يعرفه ولم
 يحاسبه من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني من قاداتي اربعين خطوة
 غفر له ما تقدم من ذنبه من غير اخاه بذب لم تحت حتى يعلم ان التجار هم
 البخار الا ان اتيت وصدق وبر ان الاذان سهل سمع فان كان اذناك سهلا
 سمحا والا فلا تؤذن لا صلوة لما المسجد الا في المسجد اربع طالح من طالح الجنة
 بدر واحد واخذ في وحش ان الايمان معرفة بالقلب واثار باللسان
 وعمل بالاركان ودانني حرام بعدك عند الله سبعين حجة مبرورة القرآن
 كلام الله تعالى غير مخلوق كيش اولاد الزنا في صورة القردة واخنا نير صنفنا
 من امي ليس لهما في الاسلام نصيب القدرية والمرجئة يوم الاربعاء وخمس
 مستمر هذا اخر ما جاء في الكتابين المذكورين وما يجرى في كلام الناس فيهم
 مفردا الى النبي عليه السلام مما لم يتضمن الكتاب بانه المشار اليهما قولهم انما
 رويت عنى حديثا فاعضوه على كتاب الله تعالى فان وافق فاقبلوه وان
 خالف فزدوه قال الخطابي في كتاب معالم السنن هذا حديث وصنعة
 الزنادقة وبه فقه قوله عليه السلام اني قد اوتيت الكتاب وما بعد له ويرد
 اتيت الكتاب ومثله معه ومن الموضوع قولهم عليكم بدين العجائز كنتم
 نبيا وادم بين الماء والطير الفلاس حدث وهذا الكلام عطاء بن ابي رباح
 ذكره البخاري في تاريخ الكبير في باب من اسمه اسمي عليكم بحسن الخط
 فانه من مفاتيح الرزق الحق محروم وهذا مع كونه موضوعا مذکور في كتاب
 تورث قائلها الكفر العلم علما علم الابدان ثم علم الاديان العنب دود
 من بشرني بخروج صفر بسترته بالجنة لا انتا فواد القم في العقب سراج
 ابو حنيفة من صام يوم الشك فقد عصي ابا القاسم هذا كلام عمار بن ياسر
 قال المصنف وقد صنف جماعة كتابا في الحديث وجميع ما اصوت عليه

موضوع وتلقاه الناس بالقبول الحسن تضيفها وتزويق عباراتها من
الاربعون المسماة بالوداعية او كلها كان الموت فيها على غير ما كتب وهذا
الحديث قد ذكرناه مع غيره من الموضوعات التي تضمنتها كتاب السرايا
واخر الاربعين كما في بيت الاول ملك الموت يقف على باب كل يوم خمس مرات
فاذا وجد الانسان قد نفذ اكله وانقطع اجله القى عليه ثم الموت فحسبته
كرامة وعزة غلظة الحديث وابن دوغان مصنف هذا الاربعين مذكور
في كتابه بوضع الحديث ومن الكتب الموضوعات كتاب فضائل العلماء والحمد لله
المسلمي واوله من تعليم مسئلة من الفقه قلده الله كذا وكذا ومن الكتب الموضوعات
ايضا الوصايا التي ينسبونها الى النبي عليه السلام او صي بها عليا رضي الله
وكلها موضوع ما خلا الحديث الاول وهو قوله عليه السلام انت مني بمنزلة
هرون من موسى عليه السلام غير انه لا ينبغي لابي يعدي واخر هذه الوصايا ما جعله علي بن
نعمان الوصية علم الاولين والآخرين وهذا خاتمة الموضوع وهو ايضا موضوع
والذي وضعها هو حماد بن عمر النخعي ومن الكتب الموضوعات خطبة الوداع
المنسوبة الى النبي عليه السلام واول كل حديث منها من واخره الا ان يتوب
ومن الكتب الموضوعات ايضا خبر موسى باواب النبي عليه السلام الما لم يكن
احدكم البحر عند الحاجة يروي هذا الخبر عن ابي الدرداء رضي الله عنه ومن
اقتطع ما وضعه او روى التفاسير وخطب بطونها الحديث الذي يروي عن ابي
بن كعب رضي الله عنه في فضائل القرآن سورة سورة وقل تفسير فلا
من ذكر هذه الفضائل عند اول سورة الاخر عصم الله بها وقيل ما هم
وضعه رجل فلم يزل يعلو عياره وسئل عن سبب وضعه اياه فقال لما رايت
الناس استقلوا بالاشعار وفقه ابو حنيفة وغير ذلك ونزول القرآن وراى
ظهورهم اردت ان اصنع لكل سورة فضيلة ارجع الناس بها في فضيلة
القرآن ومن الاحاديث الموضوعات خبر خلق خمركم عالم قرشي يلاذ الاخرين
علماء يعنون به الشافعي وما وضعه من الاحاديث باو واحد احاديث اشجع
المعروف بابي الدنيا وهو الذي يرمون ادرك عليا وعمر طويلا واخذ به كتابه
واصابه ركة فشقها فقال ما الله في عمر كذا واحاديث مستطوره روى

واحاديث

واحاديث بسره واحاديث نعيم بن سالم واحاديث خراش عن انس واحاديث
ابن هبيرة ابراهيم بن هريه القاضى القيسى وقد جمع اسامهم بعض الروايات
في بيتين شديدا للحفظ وهما احاديث مستطوره بسره ونعيم
وبعد اشجع العرب ثم خراش وسنخوة دينار واحبار هريه الى هبة القيسى
شبهه خراش ومن الموضوعات الكتاب الذي يدعى مستدانس ومقتدر
للمناجاة حديث يرويه سمعان المهدى عن انس واوله ان ائمتنا في سائر
الامم كالقمر في الجوز هذا آخر ما نقله من هذا الفن . تمت الرسالة الكمالية

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله اجمعين
هذه رسالة في تفسير مرثية آدم عليه السلام لابن ابي بيل القضاة العلامة
الفهامة قدوة المتأخرين ابن كمال آتيا رحمه الله تبارك وتعالى عليهما
تغيرت البلاد ومن عليهما . فوجه الارض متغير متبجح . تغير كل
شيء حسن وطيب . وقل بئس الوجه المذبح . روى ان آدم
عليه السلام رثى ابنه هابيل بالشعر المذكور وقال صاحب الكشاف
هو كذب بحت وما الشعر الا ملحون مخول وقد صرح ان الانبياء
معصومون من الشعر اقول اما انه مخول فمسلما لما روى عن ابن
عباس رضي الله عنه من كذب من نسبته الى آدم وان محمد وال الانبياء
كلام سواد في النثر في الشعر كقول ربابه آدم بالشعر بانية كلاما مستورا
فلم ينقل حتى وصل الى يعرب بن قحطان فحفظ في المراثية فقدم واخر
وجعله شعرا عربيا واما انه ملحون فمنه وما قيل فيه من جهة
الاعراب والقافية وذلك ان الملح ان رفع خطاء لانه صفة
الوجه المجرد وان حذف فاقوا وهو عيب في القافية وان كثر
وقول من قال الوجه مرفوع فاعل قل وبئس الوجه نصيب الى التمين
بوزن التنوين اجراء للوصل مجرى الوصف كمن منظوف فيه
قال ابو سعيد السمراني حضرت مجلسا الى بكر بن دريد ولم يكن

يعرفني قبل ذلك فجلست فاستد احد الحاخامين بيتاين فاستد الى
 اوم تغريت اه فقال ابن دريد هذا شعر قد قيل قد جاء فيه
 الاقواء قال فقلت له ان له وجها يخرج به عن الاقواء نصف بشاشة
 وهذا التنوين فيها لا التقاء الساكنين فيكون بهذا التقدير نكرة
 منتقبة على التميز ثم رفع الوجه بابتداء قل اليه فيصير اللفظ
 قل بشاشة الوجه الملمع قال فعرفني حتى اقعدي بجانبه وقال
 صاحب الطبقات غير اني رايت ابا العلاء المعري في الرسالة التي
 سماها الغفران قد انكر على ابن دريد انشاء هذا الشعر على وجه الاقواء
 وذكر ان الرواية الصحيحة وغودر في الذي الوجه الملمع قال ابا العلاء
 المعري والوجه الذي قال ابو سعيد السيراني يخرج به اسد من الاقواء
 انتهى تمت الرسالة المنسوبة الى ابن كمال يا شيا



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	Hacı Beşir Ağa
Yeni No.	
ESK Kay.	574

٢٠
 ٢٠